

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

بلغربي فاطيمة

Belgharbi Fatima

جامعة ابن خلدون تيارت، Fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/09 ؛ تاريخ القبول: 2021/11/15 ؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

البورصة أصبحت المقاولات اليوم قاطرة التنمية في كل دول العالم بفضل الدور الكبير الذي تلعبه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعمل على زيادة النمو وخلق منتجات جديدة تتميز بالإبداع والابتكار، واستحداث فرص عمل. والمملكة المغربية من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالمقاولات التي تشكل معظم النسيج الاقتصادي، سواء كانت رجالية أو نسائية، هذه الأخيرة التي تشهد في السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا وفعالية كبيرة، بدخولها مجالات اقتصادية متعددة كالصناعات التقليدية، والتي تعتبر قطاعا هاما في المملكة يحظى باستراتيجية خاصة لتنميته، تشكل المقاولات النسوية نصيبا مهما منها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولات النسوية، المقاولات النسوية بالمغرب، الصناعات التقليدية.

Résumé :

L'entrepreneuriat devient aujourd'hui la locomotive du développement dans tous les pays du monde, à cause de son immense économique et social rôle, elle sert à augmenter la croissance, créer des nouveaux produits innovés et générer des postes de travail. Or, le royaume marocain donne un grand intérêt aux entrepreneurs qui forment la majorité du tissu économique, soient hommes ou femmes, cette dernières connaissent une augmentation remarquable et une grande efficience à l'issu de leurs pénétration dans plusieurs domaines économiques, tel que l'artisanat qui, est considéré autant qu'un secteur important au royaume, et qui se bénéficie d'une stratégie spéciale dont l'entrepreneuriat féminin prend une grande partie.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

Mots clés : entrepreneuriat, entrepreneuriat féminin, entrepreneuriat féminin au Maroc, l'artisanat.

مقدمة:

برز في السنوات الأخيرة اهتمام كبير بالمقاولات في ظل انحسار نموذج المؤسسة الكبيرة التي واجهت في العقود الأخيرة الكثير من الأزمات والمشاكل، التي حدت من أهميتها ودورها في تنمية الاقتصاد. لتظهر بعد ذلك مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط تمتاز بمرونة كبيرة جعلتها قادرة على ولوج مختلف المجالات الاقتصادية، ليتخطى دورها من مجرد بديل للقضاء على البطالة التي أفرزتها التطورات العالمية السريعة، والتي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التكيف معها، إلى دور محوري وهام يشمل تجديد النسيج الاقتصادي وتشجيع المبادرة الفردية والابتكار والتجدد المستمر، من أجل تعزيز التنافسية وإعادة التوازن إلى الأسواق.

ويرتكز التوجه المقاولاتي على العمل الحر، يلجأ إليه الأفراد من خلال جمع الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية لإنشاء وتسيير مؤسساتهم الخاصة، والقيام بالنشاطات الاقتصادية المرغوبة بعيدا عن الوظيفة المأجورة، في سبيل تحقيق نتائج تنعكس آثارها الإيجابية المنشودة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولطالما كانت المقاولاتية حكرا على الرجال دون النساء، اللواتي، وبالرغم من تحسن مستوى مؤهلاتهن العلمية والمهنية ودخولهن مجالات عديدة وتبوئن مناصب وظيفية هامة، إلا أن مجال الأعمال بقي بعيدا عنهن، وظل عدم المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل يراوح مكانه، حتى السنوات الأخيرة التي شهدت اهتماما كبيرا بالمقاولاتية النسوية وتشجيعا محسوسا بضرورة فتح المجال واسعا أمامها، نظرا لما يمكن أن تقدمه من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد، على اعتبار ندية المرأة المقاولاتية للرجل المقاول، وعدم اختلافها عن المرأة العادية خصوصا فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي المرجو الإحاطة به من وراء كل نشاط اقتصادي.

المملكة المغربية وعلى خطى بقية دول العالم، أدركت أهمية المقاولاتية كحل يعتمد عليه لتكوين نسيج قوي ومتنوع من المؤسسات قادرة على المنافسة وتلبية متطلبات السوق في ظل التوجه الليبرالي. وعكفت من أجل تحقيق ذلك على سن العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والتنظيمية لتوفير المناخ والظروف المناسبة لضمان نجاحها. والمقاولاتية النسوية لا تخرج عن ذات السياق بالرغم من خصوصيتها

المرتبطة بطبيعة مسيرها، فالمرأة المغربية اليوم تتمتع بقوة القانون بالكثير من المزايا والحقوق التي تمنحها تموضعا لائقا لتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية، فهي تتواجد في كل المجالات الاقتصادية دون استثناء، وهي اليوم تسيّر بحظي وثقة لتحمل مسؤولية وثقل أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعد الصناعات التقليدية من بين أهم المجالات المتاحة والتي تستقطب المرأة المغربية المقاتلة، فهي قطاع استراتيجي في المملكة له من المؤهلات ما يحول له تقديم مساهمة هامة في الحياة الاقتصادية، يتميز بانتشاره الواسع جغرافيا خاصة بالعالم القروي، أين يتيح فرصة مميزة للشباب رجالا ونساء، للحصول على التكوين اللازم لدخول عالم الشغل واستحداث مناصب عمل جديدة من جهة، والحفاظ على الإرث الحضاري المتراكم على مر السنين والحضارات من جهة أخرى، ونظرا للنسبة المعتبرة للنساء في المجتمع المغربي فقد كان هذا القطاع في طليعة القطاعات التي تجذب، وخصوصا مع تجاوز هذا القطاع حدود الصناعات التقليدية القديمة إلى كل الأعمال اليدوية وإدخال عنصر التجديد والابتكار، إضافة إلى الدعم الكبير الذي توليه المملكة لتنمية هذا النوع من المقاولات الذي يشهد نموا متسارعا، من أجل تطوير مساهمة المرأة المغربية كونها نصف المجتمع ولا يمكن لهذا الأخير التطور بإهمال هذا النصف ومنح الاهتمام المطلق للنصف الآخر.

مشكلة الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية في المملكة المغربية؟

وستتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الاهتمام بالمقاولاتية بشكل عام، والمقاولاتية النسوية بشكل خاص؟
- ما هو واقع المقاولاتية النسوية في المملكة المغربية؟
- ما هي أهم التدابير التي سنتها المملكة المغربية لدعم وتحفيز المقاولاتية النسوية في مجال الصناعات التقليدية؟

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من النمو والتطور الملحوظين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية في كل دول العالم، كعنوان للتغيير ويتناسب والتحديات التي تملها التحولات في الاقتصاد العالمي، وكبديل للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ومرافق لها في الأسواق في ذات الوقت، إذ تعالت الدعوات والنداءات إلى ضرورة تيسير السبل أمام المبادرات الفردية الرامية إلى خلق فرص جديدة لدفع عجلة التنمية. ويعد المغرب من بين الدول التي تهتم كثيرا بموضوع المقاولاتية بشكل يتماشى مع الاهتمام الملموس على

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية: واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

المستوى الدولي، خصوصا فيما يتعلق بالمقاولاتية النسوية التي أضحت تأخذ حيزا هاما من البحث والدراسة، نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تحققه إذا ما أتيحت لها الفرصة وتحصلت على الدعم اللازم. ويعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف من أهم المجالات التي تسعى المملكة المغربية إلى إظهار المرأة المغربية المقاولاتية من خلالها، إذ لا يخفى على أحد تنافسية المنتج التقليدي الحرفي محليا وإقليميا وحتى دوليا، وهو ما يشكل في نفس الوقت دافعا قويا للمضي قدما في تطوير وتحسين هذا النوع من المقاولات لتسهيل ولوجه الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- الإلمام بالإطار المفاهيمي والنظري للمقاولاتية بوجه عام، والمقاولاتية النسوية على وجه الخصوص؛
- تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في المغرب، بين المعوقات والآفاق؛
- التعرف على ملامح قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالمغرب؛
- التعرف على مختلف الإجراءات والتدابير وبرامج الدعم التي سطرها السلطات المغربية كخارطة طريق لتنمية المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية.

منهجية الدراسة: من أجل توضيح أهمية هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف المنشودة استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي؛ فالوصفي من أجل الإلمام بمختلف الجوانب والمقاربات النظرية المتعلقة بموضوع المقاولاتية والمقاولات النسائية على وجه التحديد من خلال الإشارة إلى مختلف خصائصها ودوافع اللجوء إلى هذا النشاط الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد، إلى جانب تقديم صورة موجزة عن قطاع الصناعات التقليدية في المغرب. أما المنهج التحليلي فلتسليط الضوء على الواقع الذي تعيشه المرأة المغربية، والذي دفعها إلى خوض غمار التجربة المقاولاتية، مع طرح لمختلف العراقيل التي تواجهها سعيا منها لإثبات وجودها في سوق العمل، وتحقيق آمالها الموسومة اليوم كآفاق تحمل بذور مستقبل أكثر إشراقا. كما سنقوم بتحليل الدور الذي تلعبه المملكة ممثلة في السلطات المعنية والفاعلين في هذا المجال في تسهيل وتيسير مسيرة المقاولات النسائية وخاصة في قطاع الصناعات التقليدية في حيز مكانة هامة ضمن الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد الوطني، والتطلع للبروز على المستوى الخارجي.

تقسيم الدراسة: تمت صياغة خطة الدراسة كما يلي:

المحور الأول: المقاولاتية النسوية... مفاهيم ومقاربات نظرية؛

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في المملكة المغربية؛

المحور الثالث: المرافقة المقاولاتية ودورها في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية؛

المحور الرابع: دعم المملكة المغربية للمقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية.

المحور الأول: المقاولاتية النسوية... مفاهيم ومقاربات نظرية

1- مفهوم المقاول والمقاول في المقاربات النظرية:

يعتبر مفهوم المقاول من المفاهيم التي أصبح تفتح مجالاً للنقاش والدراسات الموسعة، نظراً لتعدد وجهات النظر التي أفرزت مقاربات متعددة، ترتبط أساساً بالمقاول العنصر الأهم في المقاول، ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول، وهو ما سنعرضه من خلال أهم ما قدمته المقاربات النظرية التي عاجلت هذا الموضوع.

بداية مع المقاربة الوصفية التي اعتمدت على العلوم الاقتصادية في تحليلاتها من خلال تعريف المقاول انطلاقاً من وظائفه الاقتصادية؛ أي تحديد دوره في الاقتصاد والمجتمع، ومن هنا كان المقاول: "الشخص الذي يوقع عقداً مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد لبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد". ويلحق بما سبق دراسات *Schumpeter* في الموضوع لسنة 1935، والتي اعتبرت المقاول شخصاً مبدعاً يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار¹.

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاول، فهي مقارنة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوكيات المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز، وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاول.

المقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاول وسير نشاطها، أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطل للتغيير والإبداع باستمرار، بدلاً من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال، دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاوله المقاول. وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية: واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

خلال الإمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة، بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاول؛ فيعرفها *Alain FAYOL* على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"²، وتعرف أيضا على أنها: " مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة ، وذلك في ظل ظروف معينة"³.

وعليه فإن المقاول هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة، تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير، والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة، مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا، مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

2- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاول: إن إنشاء المقاول يدفعه سعي حثيث لتحقيق جملة من

الأهداف الاقتصادية التي يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد: وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي ما يسمح بتشكيل الثروة للأفراد؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاول؛
- المساهمة في نمو الاقتصاد: إذ أصبحت اليوم تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي على ربوع الوطن المتعلق أساسا بصغر حجمها الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصرا تثبيتا للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة؛

- المساهمة في ترقية المرأة: تعتبر المقاولات من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة، وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

3- المرأة المقاولات ودخول عالم الشغل والأعمال: منذ عهد ليس ببعيد، باتت للمرأة ومساهماتها الاقتصادية حيز من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وأصبح بإمكانها اليوم دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في الموارد المتاحة بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي. ونظرا لخصوصية هذا الموضوع، فطرحه على المستوى النظري أيضا حديث بدليل قلة الدراسات المتخصصة ومحاولات إسقاط ما جاءت به الدراسات الموجودة سابقا حول المقاولاتية- والتي تخص الرجل المقاول- على المرأة المقاولات، ويتعلق الأمر بوجود مقاربتين؛ الأولى تعتمد على وجود عدة مستويات للتحليل لفهم المقاولاتية، وبحسبها فالمقاولاتية ظاهرة تجمع مستويين مهمين هما المقاول والمنظمة التي يديرها. المقاربة الثانية تعتمد على دراسة الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمقاولاتية، ومنها: الحوافز، الفرص، الضغوط والتحديات، الكفاءات والاستعداد، وأظهرت كلتا المقاربتين وخاصة الثانية وجود اختلافات جوهرية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمستوى ودرجة التكوين، الكفاءات والصفات الذاتية، نوعية القطاع والنشاط الممارس⁴، والتي تصب جميعها في مصلحة الرجل، ما يجعل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يطغى على دور المرأة ومساهماتها.

وتتميز المقاولات النسوية عن المقاولات الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي، مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل، إلى جانب تمييز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض⁵. وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المقاولاتية النسوية من طرف *Center for women's Research*

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10,6 مليون مؤسسة، أي ما يعادل 47,7 % من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة، محققة رقم أعمال يقدر بـ 2,5 تريليون دولار مع خلق 19,1 مليون فرصة عمل⁶. وحسب OCDE في تقرير أعد سنة 2008، فإن المقاولات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وفنلندا حوالي 30 % إلى 40 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها⁷، وهو ما يدل على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولاتية في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على كل أوجه الحياة.

4- دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية: أوضحت دراسة بعنوان " *Les français et la création d'entreprendre* " نشرت في تقرير *Baromètre* لسنة 2009، أن 34 % من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات، 17 % منهم لهم إرادة فعلية لتجسيد ذلك. في المقابل 27 % من النساء لهم رغبة في ذلك، 11 % منهن يقدمن على تحقيق ذلك في أقرب الآجال، وهي نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة 15 % من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات، 6 % منهن يحققن ذلك في وقت قريب⁸، وهو ما يجزنا إلى الحديث عن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولاتية ومقارعة الرجال، ويمكن إيجاز هذه الدوافع فيما يلي:

- حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها، بشكل يضاهاي قدرة الرجل على فعل ذلك؛
- الرغبة في الاستقلالية؛
- البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛
- التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة؛
- الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي؛

- الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة، هذه الأخيرة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خصوصا في السنوات الأخيرة التي شهدت فيها اهتماما كبيرا وإدراكا بدورها في تقديم قيمة مضافة للمجتمعات لا تقل أهمية عن الإضافة التي يقدمها الرجل.

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في المملكة المغربية

1- حق المرأة المغربية في ارتياد سوق العمل: إن التغيير الذي عرفه سوق العمل والمال في السنوات الأخيرة خاصة في العالم المتقدم، أين أصبحت المرأة مثل الرجل عنصرا حيويا وفعالا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، طال سوق العمل المغربي كذلك، فالمرأة المغربية اليوم تمثل ثلث القوة العاملة في البلاد، سواء كن في البادية والريف حيث تواجدهن الأكبر بنسبة 59 %، أو في الوسط الحضري أين تبلغ نسبتهن 25,9 % من مجموع العاملين، 44 % منهن يشتغلن بالصناعة والصناعة التقليدية، و 47 % في القطاع الخدماتي⁹. وهذه المساهمة كانت نتيجة اتخاذ بعض الإجراءات القانونية التي منحت المرأة نوعا من الحماية، والتي تصب في نفس النسق الذي جاءت به مختلف التشريعات والاتفاقيات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، وهو ما جاء في مدونة الشغل المغربية والتي اشتملت على جملة من المبادئ الضرورية لدعم حق المرأة في العمل، ومن بين هذه المبادئ؛ مبدأ المساواة الذي منعت من خلاله المادة التاسعة أي نوع من التمييز بين العمال الأجراء سواء من حيث السلالة أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، من شأنه الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل فيما يخص التشغيل.

وفي إطار تمكين المرأة من الحصول على فرصة عمل بإنصاف، ولأهمية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل معظم النسيج الاقتصادي، وعلى اعتبار أنها خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة، تضمنن للمشتغلين بها حقوقهم الفردية والجماعية إلى جانب العمل على إيجاد مناصب شغل جديدة، يحق للمرأة إبرام عقد الشغل وإدارته، الترقية والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية، إلى جانب الانضمام إلى النقابات المهنية والمشاركة في إدارتها وتسييرها¹⁰.

ومنذ 2005 أصبح المغرب يعد ميزانية تستجيب لمقاربة النوع، ليتم في مارس 2006 اعتماد الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:¹¹

- تشجيع ولوج النساء لمناصب المسؤولية والقرار؛

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:

واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

- الرفع من نسبة تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة؛
 - تشجيع خلق المقاولات النسائية؛
 - محاربة العنف تجاه النساء والأطفال؛
 - محاربة النمطية ونشر ثقافة المساواة؛
 - دعم المؤسسات والمراكز الخاصة بالنساء، وتوسيع المراكز المتعددة الوظائف.
- وهذا بهدف التقليل من الفوارق القائمة بين الجنسين على مستوى الحقوق والموارد والفرص الاقتصادية والتأثير السياسي، والاستفادة من ثمار مشاركتهما في كل الحقوق والواجبات.
- 2- موقع المرأة المغربية المقاولاتية من الحياة الاقتصادية:** دخول المرأة المغربية لعالم المقاولاتية ليس قاعدة تخضع لمقاييسها كل النساء المغربيات وعليه يمكن أن نميز بين سبعة أنواع للنساء المقاولات في المغرب، وهن:¹²
- فتيات العائلات المقاولاتية، وهن فتيات ورثن الاستعداد لدخول هذا العالم من خلال ما قدمه لهن المحيط العائلي من دعم مالي ومادي وأهم الدعم المعنوي لدخول هكذا مجال لا يخلو من المخاطرة والصعوبات، أولا لأن ذلك من خصائص المقاولات، وثانيا لأنهن نساء، وهذا وحده سبب كاف ليواجهن مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية؛
 - نساء الصناعات الصغيرة والمتوسطة واللائي دخلن هذا المجال لتمتعهن بشخصية قوية، ليثبتن وجودهن وكيانهن، وهن في الغالب نساء ناضجات زاولن فيما مضى وظائف إدارية سمحت لهن باكتساب معارف واسعة وخبرة طويلة؛
 - النساء اللواتي يمارسن أنشطة تدر عوائد من أجل ترقية وضمان اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي، ودخولهن عالم المقاولاتية ينبع من مبادراتهن الفردية، ويتمتعن غالبا بمستوى معين من التعليم أو التكوين أو استفدن من تمويل ودعم محيط مشجع إلى حد ما؛
 - نساء المهن الحرة أو المتخصصات في تقديم الخدمات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات، الإعلام الآلي، ومجال الإعلانات والإشهار... وهن على الأرجح شابات يحملن شهادات جامعية فضلن تجسيد مشاريع العمر اعتمادا على كفاءتهن الأكاديمية؛

- مالكات المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الصناعات التقليدية كأعمال الخياطة والحياسة وصناعة الحلويات وغيرها، ويلجأن إلى امتهان هذه الحرف لمواجهة صعوبات الحياة الخاصة في ظل عدم مجود الاستقلالية، ومع ذلك فهن يتميزن بقدرتهن على الإبداع وخلق منتجات جديدة ذات جودة عالية في ظل المنافسة القوية التي يفرضها القطاع غير الرسمي عليهن، واللائي قد يعتبرن جزءا هاما منه؛

- النساء التاجرات اللواتي يتمتعن بخبرة كبيرة في الأعمال التجارية ومستوى معين من الاستقلالية المالية والمهنية، قدرتهن على التفاوض والثقة تمثل ورقتهن الراجعة ومؤهل نجاحهن؛

- نساء "البقاء على قيد الحياة"، وهن نساء لم يتوفرن لدين خيار اتخاذ قرار دخول عالم المقاولاتية، ولكن فرض عليهن ذلك لظروف عائلية كوفاة الزوج، الطلاق... مع الإشارة إلى إمكانية عدم تمتعهن بالمعرفة الكافية والتكوين المناسب، وهو ما يبرر قلة العوائد المالية الناتجة هن نشاطهن والموجهة بالدرجة الأولى لتلبية وتغطية الحاجيات المنزلية الأساسية.

وفيما يلي بعض الأرقام والإحصائيات الخاصة بالمقاولاتية النسوية في المغرب، نلخصها في مجموعة من الجداول كما يلي، فقط نشير إلى أن المرأة المقاولاتية وفق المفهوم المغربي هي كل امرأة يحول لها اتخاذ القرار، ومن هذا المنطلق قد تكون مسيرة أو رئيس مدير عام أو نائبه وغيرها من المناصب العليا.

الجدول 1: نسبة المرأة داخل المجتمع المغربي:

2008	2007	2006	تركيبة المجتمع
50,6	50,6	50,5	نساء %
49,4	49,4	49,5	رجال %

Source : *Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, Guide d'Appui au Développement de L'entrepreneuriat Féminin au Maghreb, Etude No 23, Septembre, 2010, p 11, disponible le 28/02/2014 sur le site : <http://www.invest-in-med.eu/.../20110128105442guide-dappui-au-développement-de-l'entrepreneuriat-féminin-au-maghreb>*

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

الجدول 2: نسبة التشغيل حسب الجنس في المجتمع المغربي:

2007	2006	2005	2004	
27,2	27,1	27,4	27,7	نساء %
72,8	72,9	72,6	72,3	رجال %

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 12.

الجدول 3: نسبة تشغيل المرأة حسب القطاعات لسنة 2009:

القطاعات	النسبة
الخدمات	37,60%
الصناعات بما فيها البناء	21,70%
الزراعة والصيد	40,50%

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 13.

الجدول 4: عدد النساء في المؤسسات المسجلة رسمياً:

عدد المسجلين	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	13445	18742	4117	27175	27021
عدد النساء الشريكات من عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	2717	4117	4116	4908	4408
عدد النساء الممثلات (مديرة، مديرة... عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	1953	3008	3778	4128	3970
نسبة المؤسسات النسوية المسجلة	35%	38%	31%	33%	31%

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 09.

إن هذه الإحصائيات هي نتاج عمل شاق وجدي تقوم به "جمعية رئيسات المقاولات بالمغرب"، والتي تم إنشاؤها في سبتمبر من سنة 2000 للاهتمام بقضايا المرأة ومساهمتها من الجانب الاقتصادي، وكان حصيلة ذلك أن أصبح عدد النساء المقاولات أو رئيسات المؤسسات يتجاوز 500 امرأة يصل تمثيلها إلى 12 % من مجموع المقاولين المغربيين¹³، إلى جانب أهداف أخرى نوجزها فيما يلي¹⁴:

- تشجيع النساء المغربيات على إنشاء مقاولتهن الخاصة؛
- تعليم وتأطير ومساعدة النساء رئيسات المؤسسات على تسيير واستدامة مؤسساتهن؛
- تطوير الكفاءات الإدارية لدى النساء المقاولات من خلال تنظيم دورات تكوينية وتدريبية، ملتقيات وأيام دراسية؛

- تشكيل شبكة مقاولات نسائية تلعب دور لوبي للضغط على السلطات العمومية مما يسمح لها بالحصول على الدعم اللازم من طرف هذه السلطات وحتى من المؤسسات الدولية الناشطة في هذا المجال.

العمل على تحقيق هذه الأهداف مكنها من اكتساب مكانة هامة وهو ما سمح لها باستحداث ثمانية ممثلات جهوية، والحصول اتفاقيات شراكة وطنية كالمراكز الجهوية للاستثمار، مؤسسة البنك الشعبي لإنشاء المؤسسات...)، وشراكات دولية كالشراكة مع الشركة الألمانية GTZ وشبكة نساء الأعمال في Québec ...

3- صعوبات وعراقيل نجاح المقاولات المغربية: بالرغم من التطور الذي تشهده المقاولات النسوية إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تؤثر بشكل سلبي عليها، ومن هذه الصعوبات نجد:

الجدول 5: مشاكل المقاولات المغربية في بداية نشاطها:

النسبة	نوعية العراقيل
37 %	مشاكل إدارية (تراخيص، ثقل الإجراءات ...)
28 %	مشاكل مرتبطة بالحصول على التمويل
17 %	مشاكل مرتبطة بتوفر الموارد البشرية المؤهلة
9 %	مشاكل مرتبطة بوضعية المرأة الاجتماعية
7 %	مشاكل مرتبطة بالتوجيه
7 %	مشاكل مرتبطة بالعقار
5 %	مشاكل مرتبطة بتوفر المعلومات
4 %	مشاكل مع الموردين
4 %	مشاكل تقييم جدوى المشروع المقاولاتي
3 %	مشاكل قانونية
3 %	مشاكل مرتبطة باقتناء التجهيزات الخاصة بالإنتاج
11 %	غير موجودة

source : fatimaezzahra rachdi, l'entrepreneuriat féminin au maroc : une étude exploratoire, congrès international francophone en entrepreneuriat et pme, l'internationalisation des pme et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, haute école de gestion (heg) fribourg, suisse, 25, 26, 27 octobre 2006, p 15.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

الجدول 6: مشاكل المقاولات المغربية أثناء نشاطها المقاولاتي:

النسبة	نوعية العراقيل
26 %	مشاكل مرتبطة بتوفر الموارد البشرية المؤهلة
22 %	مشاكل تجارية مرتبطة بالحصول على التمويل
16 %	مشاكل مالية
14 %	مشاكل إدارية
7 %	مشاكل تمويل منتجات جديدة
6 %	مشاكل مع الموردين
4 %	مشاكل مرتبطة بوضعية المرأة الاجتماعية
4 %	مشاكل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة
3 %	مشاكل مرتبطة بالإنتاج
3 %	مشاكل مرتبطة بالعقار
2 %	مشاكل مرتبطة بتوفر المعلومات
2 %	مشاكل مرتبطة باقتناء التجهيزات الخاصة بالإنتاج
1 %	مشاكل مرتبطة بالتوجيه
4 %	غير موجودة

Source : Fatimaezzahra RACHDI, op.cit, p 16.

المحور الثالث: المرافقة المقاولاتية ودورها في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية.

يظهر واقع مشاركة المرأة المغربية في القطاعات الاقتصادية اختلافا بين الدول العربية، لذلك فإن الآثار والانعكاسات تبدو جليا على سوق العمل من دولة إلى أخرى، كما أن تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لسنة 2009 من خلال عقد ورشة عمل تدريبية حول موضوع: "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية" سيساعد لا محالة المرأة العربية في تعزيز قدراتها التنافسية في ظل المتغيرات الدولية إذا ما تم تعميم نتائج هذه الورش عبر توحيد الرؤى و المناهج عربيا.

إن تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية لا يتم إلا من خلال التعليم والتكوين المهني ثم مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بسبب الجنس، وهذا ما أكدت عليه الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1996 في مادتها الرابعة التي تنص على أنه يجب العمل على ضمان إتاحة الفرص للمرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجل في كافة مراحل التعليم وكذلك في التوجيه والتدريب المهني قبل وبعد الالتحاق بالعمل.

إذن ما هي إجراءات الحكومة المغربية للنهوض بأوضاع التشغيل وتنمية مهارات المرأة في مجال الأعمال الريادية؟ وهل استطاع التكوين بمشاركته بالمغرب احتواء جميع الفئات ذكورا وإناثا واحتواء جميع القطاعات؟ وما هي أهم إنجازات الوزارات المعنية والمؤسسات المختصة في هذا الإطار؟ وهل ساهمت هذه الإجراءات في تنمية المهارات المهنية و القدرات التنافسية للمرأة؟ وأين يتجلى دور المرأة في مجال اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي؟

أولاً: تدابير الحكومة المغربية لتنمية المهارات والقدرات التنافسية للمرأة: عرفت وضعية المرأة المغربية بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص العديد من الانجازات القانونية في العقد الأخير، ويأتي ذلك طبقاً لتوجهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله ومطالب العديد من الجمعيات النشيطة في الدفاع عن حقوق المرأة، وقد أفرزت هذه الطفرة القانونية قفزة نوعية لوضعية المرأة العاملة بالخصوص، لقد عرفت سنوات التسعينات تغييرات مهمة للوضعية القانونية للمرأة ويتجلى ذلك في البداية في الفصل الثامن من الدستور الذي يخول للمرأة والرجل على سواء التمتع بنفس الحقوق السياسية وذلك من خلال دستور 1992 و 1996.¹⁵

وفي سنة 1993 صدر ظهير يعدل بعض مقتضيات مدونة الأحوال الشخصية ونُخص بالذكر الزواج وتعدد الزوجات والوصاية الشرعية ومجلس الأسرة، وفي سنة 1994 صدرت دورية لوزارة الداخلية تلغي ترخيص الزوج لزوجته لانجاز جواز السفر، ثم في سنة 1995 تمت مراجعة مدونة التجارة وذلك بإلغاء دور الزوج في السماح لزوجته بممارسة التجارة .

وفي إطار الوظيفة العمومية فإن ظهير 1958 أعطى للمرأة بعض الحقوق أسوة بالرجل خاصة فيما يتعلق بالتوظيف والترقية، إلا أن الواقع العملي أثبت أنه قبل 15 سنة تقريبا كانت المرأة محرومة من بعض الوظائف في وزارة الداخلية والأمن الوطني، إلا أنه منذ أكثر من عشر سنوات بدأت المرأة المغربية تغزو العديد من الوظائف في الداخلية وأصبحت تتقلد منصب عامل عمالة ومنصب قائد وفي الأمن بدرجة عميد وفي الجيش والدفاع الوطني.

وفي نهاية التسعينات أعدت كتابة الدولة في الرعاية الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وبعد ذلك تم إقرار مدونة الأسرة التي تعتبر إصلاحاً حقيقياً يمكن المرأة من موضع لائق داخل الأسرة والمجتمع، ثم مدونة الشغل التي تتضمن مقتضيات مهمة لصالح المرأة العاملة. إذن كل هذه القوانين فتحت للمرأة أبواب واسعة من أجل تأهيل قدراتها التنافسية وفك القيود عنها، وقد

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية: واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

ساهم في ذلك إيجاد قوانين أخرى مثل قانون المنافسة وقانون الاستثمار وإنشاء المحاكم الإدارية والتجارية والمجالس الاستشارية كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وقانون الجنسية الذي يمنح بموجبه الجنسية المغربية لأبناء المرأة المغربية المهاجرة، وقد كللت هذه الجهود بالإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس بخصوص تأهيل العنصر البشري للرفع من المردودية والإنتاجية في الأنشطة المقاولاتية والخدماتية والتدريبية عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي استفادت منها المرأة المغربية بشكل كبير وبالخصوص في المجال القروي.

ومن أجل تنافسية وتحسين القدرات الإنتاجية للرجل والمرأة عمل المغرب على خلق برامج لتحفيز القطاع الخاص من خلال خلاصات واستنتاجات وإحصائيات المجلس الوطني للشباب والمستقبل ليتم بعده دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لسنة 2000، ثم عقود الإدماج في سوق العمل سنة 2002، حيث شملت هذه العقود عقد بدأ الشغل وعقد تنمية التشغيل وقروض التدريب التكميلي، وأدرجت برامج أخرى منها برامج التشغيل الذاتي وبرامج لدعم المقاولين الصغار ودعم مشاغل المقاولات. وتتضح هنا منهجية الحكومة المغربية، في أغلب هذه البرامج خاصة في مجال التكوين والتدريب والتأهيل من أجل دعم القدرات الإنتاجية للمرأة، ومن بين مبادرات الحكومة في هذا الإطار مشروع "إدماج" باعتباره الخطوة الأولى نحو الشغل والهدف منه يتلخص في أن المقاول من خلال ربح رهانات التنافسية فإن عليها تطوير مواردها البشرية من خلال التدريب المهني داخل المقاول بواسطة عقد الإدماج، فبين سنتي 2006 و2008 استفاد من هذه العقود حوالي 101571 شخص (52% منهم ذكوراً و 48% نساء) مما يبرز التقارب العددي بين المرأة والرجل.

أما فيما يخص برنامج "تأهيل" فهو برنامج تأهيلي يعتمد على التكوين من أجل دعم القدرات الإنتاجية و التنافسية في سوق الشغل، و يتم ذلك من خلال إبرام عقد. و الهدف منها هو مساعدة المشغلين على إيجاد موارد بشرية مؤهلة، كما أن الباحث عن الشغل يقوم بتطوير قدراته المهنية واكتساب التخصصات التي يحتاج إليها سوق الشغل، ومما هو مشجع في هذا الإطار أن الإحصائيات لسنة 2008 تشير إلى أن عدد المستفيدين من الإناث يعتبر أكبر من نسبة الذكور حيث أن نسبة الإناث بلغت 56% أما نسبة الذكور فقد بلغت 44%، أما بخصوص برنامج مقاولتي فإن نسبة النساء في المغرب تتزايد سنة بعد سنة ويأتي هذا البرنامج من أجل محاربة البطالة عن طريق تشجيع المقاولات الصغرى، كما أن الهدف

الاستراتيجي من ذلك يتحلى في خلق 30,000 مقابلة و90,000 فرصة شغل في أفق 2008 وتبرز بعض الدراسات أن نسبة 8% منهم حاصلين على السلك الثالث و39% حاصلين على البكالوريا +4 سنوات، في حين أن 32% حاصلين على شهادات التكوين المهني.¹⁶

إن هذه المؤشرات تدل على أن تحفيز الحكومة المغربية لتنمية المهارات المهنية وبالتالي تنمية القدرات التنافسية للمرأة المغربية تبرز تقارب تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور.

ثانيا: التكوين المهني بالمغرب أداة لتنمية مهارات المرأة المغربية: وفي هذا الإطار هناك تكوين مهني داخل المؤسسات وبالتمرس المهني ثم تكوين بالتدرج المهني والتكوين المهني للنساء بالعالم القروي.

1- التكوين المهني داخل المؤسسات وبالتمرس المهني: تحتل المرأة المغربية مكانة أساسية في

التكوين المهني داخل المؤسسات وبالتمرس المهني، ويبرز جدول توزيع المتدربات حسب مستوى

التكوين برسم موسم سنة 2007/2006 احتلالهن نسبة 43% مقارنة مع الذكور.

الجدول رقم "07": يوضح توزيع عدد المتدربات حسب مستوى التكوين برسم سنة 2007/2006.

مستوى التكوين	العدد الإجمالي	عدد الإناث	نسبة الإناث
تخصص	30699	13069	43%
تأهيل	55444	18211	33%
تقني	66014	30596	46%
تقني متخصص	50697	24681	49%
المجموع	202854	86557	43%

المصدر: "مكانة الفتاة في منظومة التكوين المهني"، المملكة المغربية وزارة التشغيل والتكوين المهني، قطاع التكوين المهني، فبراير 2008.

يبدو من خلال هذا الجدول أن نسبة الإناث في مستوى التقني المتخصص قد بلغت 49 ويعرف التكوين العديد من القطاعات من بينها الإدارة والتسيير والصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية والنسيج والألبسة والفندقة والسياحة والصناعات الميكانيكية المعدنية والإلكترونية والفلاحية والصحة والأشغال العمومية وقطاعات أخرى، ويبين الجدول التالي توزيع عدد المتدربات حسب قطاعات التكوين برسم سنة

2007/2006

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

الجدول رقم "08": يوضح توزيع عدد المتدربات حسب قطاعات التكوين برسم سنة 2007/2006.

نسبة الإناث (1) % (2)	عدد الإناث		العدد الإجمالي (1)	قطاع التكوين
	(1) % (2)	المجموع (2)		
57	50	42852	75760	الإدارة والتسيير
66	9	7764	11801	الصناعة التقليدية الإنتاجية
38	15	12736	33183	الصناعة التقليدية الخدماتية
64	8	7114	11188	النسيج والألبسة
11	2	1797	12124	الفندقة والسياحة
11	2	1797	15658	الأشغال العمومية
85	7	6359	7501	الصحة
4	1	1245	29210	الصناعات الميكانيكية المعدنية والإلكترونية
22	1	715	3275	الفلاحة
30	1	937	3154	قطاعات أخرى
43	100	(3)86557	202854	المجموع

المصدر: "مكانة الفتاة في منظومة التكوين المهني"، المملكة المغربية وزارة التشغيل والتكوين المهني، قطاع التكوين المهني، فبراير 2008.

ويتضح من خلال هذا الجدول أن عدد المتدربات حسب مستوى التكوين وبمختلف القطاعات عرف نسبة نمو بمعدل 6% سنويا ابتداء من سنة 2001/2000 إلى سنة 2007/2006، حيث انتقل العدد من 56246 سنة 2001 إلى 86557 سنة 2007.

2. التكوين المهني للنساء في العالم القروي: لم يتم إيلاء الأهمية للتكوين المهني للإناث بالعالم القروي إلا ابتداء من سنة 2000 حيث تم إرساء أنماط التكوين المهني بالتدرج المهني وأصبح يتلاءم مع خصوصيات ومتطلبات العالم القروي، ويبين الجدول التالي انخفاض عدد الإناث المستفيدات من التكوين المهني مقارنة مع الجداول السابقة.

الجدول رقم "09": يوضح عدد المتدربات في العالم القروي حسب مستوى التكوين برسم 2006/2007.

الإناث		العدد الإجمالي	مستوى التكوين
النسبة	العدد		
61	542	2604	تأهيل
18	159	1224	تقني
21	182	744	تقني متخصص
100	883	4572	المجموع

المصدر: "مكانة الفتاة في منظومة التكوين المهني"، المملكة المغربية وزارة التشغيل والتكوين المهني، قطاع التكوين المهني، فبراير 2008.

يرجع ضعف نسبة التكوين المهني في الوسط القروي إلى الخصائص السوسيوولوجية لهذا الوسط

حيث لا تتعدى هذه النسبة 2,3% من العدد الإجمالي على الصعيد الوطني.

3. التكوين بالتدرج المهني: هذا النمط من التكوين دخل حيز التطبيق سنة 2000 ويرتكز على تكوين تطبيقي يتم بالمقابلة بنسبة 80% على الأقل من مدته الإجمالية ويتم بنسبة 10% على الأقل من هذه المدة بتكوين تكميلي عام وتكنولوجي منظم بمراكز التكوين بالتدرج المهني، ويلاحظ في هذا الإطار أن العلاقة بين المتدرج وصاحب المقابلة تخضع لعقد يبرم بينهما يصادق عليه من طرف مركز التكوين بالتدرج المهني دون أن تتعدى هذه المدة ثلاث سنوات، وقد بلغ عدد المتدرجين برسم سنة 2006/2007 حوالي 20177 من بينهم 5922 متدرجة يتوزعون حسب القطاعات التالية من خلال الجدول التالي:¹⁷

الجدول رقم "10": يوضح عدد المتدرجات من خلال القطاع المكون برسم سنة 2006/2007.

عدد الفتيات ضمنهم	العدد الإجمالي للمتدرجين	القطاع المكون
1320	5840	الفلاحة
805	1277	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
898	2562	الصناعة التقليدية
1437	4700	التعاون الوطني
189	286	المنظمات غير الحكومية
568	975	مراكز التكوين بالتدرج المهني الخاص داخل المقاولات
319	1518	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
-	1810	الصيد البحري
386	1209	السياحة
5922	20177	المجموع

المصدر: "مكانة الفتاة في منظومة التكوين المهني"، المملكة المغربية وزارة التشغيل والتكوين المهني، قطاع التكوين المهني، فبراير 2008.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية: واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

وفي هذا الصدد أكد وزير التشغيل والتكوين المهني في مناقشة لميزانية الوزارة أمام البرلمان للسنة المالية لسنة 2009 على أن آليات العمل جاهزة لتنمية الطاقة الاستيعابية لجهاز التكوين المهني حيث يتوقع تكوين حوالي 750.000 خريجة وخريج خلال الفترة الخماسية المقبلة 2008-2012 مقابل 475.000 خلال الفترة 2003-2007.

وبخصوص التكوين المهني في الوسط القروي أشار السيد الوزير إلى أن الاتفاقية المبرمة مع قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الاستعجالي تتضمن تكوين 60.000 من بنات وأبناء الفلاحين بالتدرج المهني في الحرف الواعدة وستعمل الوزارة في إطار تفعيل المخطط الاستعجالي على إحداث ست مراكز جديدة للتدرج المهني في كل من الحسيمة وازراوات والغرب اللوكوس والجهة الشرقية وتادلة ودكالة وتوسيع الطاقة الاستيعابية لخمس مراكز أخرى.

ثالثا: إجراءات الوزارات المعنية والمؤسسات المختصة للنهوض بأوضاع المرأة: من بين الإجراءات التي قامت بها وزارة التشغيل والتكوين المهني مثلا هو تفعيل إستراتيجية مؤسسة مقارنة النوع الاجتماعي وتشكيل نقط لارتكاز هذا النوع، أما بالنسبة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن فقد قامت بإعداد إستراتيجية وطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين ومن بين ما جاء به هذه الاستراتيجية هو تفعيل الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب "*CEDAW*" وتشكيل فريق الخبراء وتكوين مكونين في النوع الاجتماعي لمواكبة تنفيذ مقتضيات هذه الإستراتيجية وإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية من خلال رؤية واضحة وشمولية بهدف محاربة كل أشكال الفقر والتهميش التي تعاني منه النساء، كما قامت هذه الوزارة ببلورة الميثاق الوطني من أجل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وذلك من أجل القضاء على الصورة النمطية للمرأة التي تركز اللامساواة بين الرجل والمرأة .

رابعا: دور وكالة التنمية الاجتماعية في النهوض بقدرات العمل المقاولاتي للمرأة: تم إحداث وكالة التنمية الاجتماعية طبقا لقانون رقم 99 - 12 والهدف من ذلك هو المساهمة في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي عن طريق تقديم دعم تقني ومالي من أجل إنجاز مشاريع التنمية المستدامة باعتماد المقاربة التشاركية والشراكة ومبدأ القرب، وهي وكالة تابعة للتعاون الوطني لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن . ومن بين آليات تمويلها صندوق التنمية المحلية الذي يتبنى التخطيط الاستراتيجي كروية ومنهج للإشتغال في أفق تأطير مختلف التدخلات المواكبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي نادى بها جلالة

الملك محمد السادس، ومن خلال مسح لأشغال هذه الوكالة سنة 2007 وصل عدد التشخيصات المجالية التشاركية المبرمجة من طرف الوكالة 243 تشخيصا موزعا على 95 جماعة قروية.

وقد استفادت المرأة بالمجال القروي بشكل أساسي من مساعدات صناديق هذه الوكالة من خلال خلق مبادرات ومشاريع صغرى تختلف من جهة إلى أخرى حسب خصوصيات كل منطقة ، نأخذ على سبيل المثال برنامج أركان لتحسين ظروف عمل المرأة القروية بمجال تواجد شجرة أركان بالجنوب الغربي للمغرب ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المرأة القروية في تحسين تقنيات استخراج وتسويق زيت أركان ويستهدف هذا البرنامج جميع أقاليم المملكة التي تعرف تواجد هذا المنتج مثل الصويرة، أكادير، الشوكة آيت باها، تيزنيت وتارودات، ويشمل بالخصوص التعاونيات النسائية ،وينجز هذا البرنامج بشراكة بين الحكومة المغربية والاتحاد الأوروبي من خلال تأهيل 42 تعاونية نسائية، وتأهيل أربع مجموعات ذات المصلحة المشتركة والجمعية الوطنية لتعاونيات أركان وتساهم هذه الوكالة في الصحراء المغربية في تأهيل جمعيات وتعاونيات الماعز الحلوب الجيد وبالشمال المغربي تأهيل تعاونيات نسائية لصناعة الأجبان .

خامسا: وضعية المرأة العاملة داخل هيئات ممثلي الأجراء من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية: عملت وزارة التشغيل والتكوين المهني على الرفع من التمثيلية المهنية للنساء داخل هيئات تمثيل الأجراء التي تعتبر آلية للنهوض بالأوضاع التشغيلية وتسمح بانتداب ممثلات وممثلين للأجراء داخل الغرف المهنية ومجلس المستشارين.

وحسب الانتخابات المهنية لسنة 2003 قامت وزارة التشغيل والتكوين المهني بتشخيص مسحي شمل 4750 مقابلة جرت بها الانتخابات المهنية، وهكذا تم تحديد النسبة العامة للنساء مندوبات الأجراء التي بلغت 18,38 % (2264 مندوبة أجراء) من أصل (12314 مندوب)، وهكذا يستنتج أن أكبر نسبة لتمثيل النساء كانت بقطاعات الصناعة والخدمات والمهن الحرة وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول الموالي.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

الجدول 11: نسبة لتمثيل النساء كانت بقطاعات الصناعة والخدمات والمهن الحرة.

النشاط الاقتصادي	إجمالي مندوبي الأجراء	عدد النساء مندوبات الأجراء	نسبة التمثيل النسائي
الصناعة	7714	1690	21,9 %
التجارة	1676	156	9,3 %
المهن الحرة والخدمات	1940	334	17,21 %
البناء والأشغال العمومية	418	17	4,06 %
الفندقة / المطاعم	508	53	10,43 %
أنشطة أخرى	58	14	24,13 %
المجموع	12314	2264	18,38 %

المصدر: "مكانة الفئاة في منظومة التكوين المهني"، المملكة المغربية وزارة التشغيل والتكوين المهني، قطاع التكوين المهني، فبراير 2008.

المحور الرابع: دعم المملكة المغربية للمقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية

1- قطاع الصناعات التقليدية في المغرب: تعتبر الصناعات التقليدية والحرف تجسيدا ماديا لحضارة الشعوب، ودليلا على النمط الاجتماعي السائد في فترة زمنية معينة، وفي المغرب تعد تراثا تاريخيا عريقا يروي تفاعلها مع الثقافات المتعددة التي مرت عليها، إلا أنه عرف تأخرا على المستوى الاقتصادي بسبب النظرة الاجتماعية التي رافقته ك مجال قديم غير قابل للتجديد والابتكار والمبادرة، لا يتطلب سياسة تنمية أو برامج خاصة تدعم مساهمته في الاقتصاد الوطني. ولكن مع التحولات الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بهذا القطاع لتكامله ومساهمته في الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص العمل، إلى جانب ما يتيح من فرص للتكوين والتدريب بفضل قدرته على نقل المعارف من جيل إلى جيل.

ومن بين مميزات قطاع الصناعات التقليدية في المغرب انتشاره الجغرافي الواسع الذي يشمل كل الأقاليم، سواء في المناطق الريفية النائية أو في الأوساط الحضرية. كما أن تنوع المنتج الحرفي التقليدي المغربي يعد علامة بارزة تميز هذا القطاع، فمن صناعة النسيج والألبسة والحياكة إلى صناعات النار من خزف وفخار وزجاج، إلى صناعة الحلبي والفضة بالتحديد، إلى صناعات الجلود والأحذية وغيرها من المنتجات ذات الجودة العالية التي تدل على الأهمية التي تحظى بها الصناعة التقليدية في أوساط السكان المغاربة الذين يتفنونون من منطقة إلى أخرى بتقديم أصالة تلك المنطقة، خاصة وأن كل منطقة تشتهر بصناعة معينة إما لوجود ارتباط تاريخي محدد أو لتوفرها على كل مقومات هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية الضرورية، فآسفي وسلا مثلا تشتهران بصناعة الخزف، ومراكش بصناعة الزرابي، الأثاث الخشبي في الصويرة، الصناعات الجلدية في فاس، المشغولات النحاسية في فاس ومراكش وغيرها. إن هذا

التنوع الذي يتميز به قطاع الصناعات التقليدية المغربي، انعكس على الاقتصاد والمجتمع المغربي من خلال مساهمته المبيّنة في الجدول التالي:

الجدول 12: الثقل الاقتصادي للصناعة التقليدية لسنة 2004: (م. د: مليون درهم)

المؤشر	النسبة/الرقم	التعليق
الناتج الداخلي الخام	20 %	
المساهمة في التشغيل	19 %	الثاني بعد القطاع الفلاحي
رقم الأعمال المحقق	800 م. د	659 م. د بفضل التصدير

Source : <http://mlaabadi.over-blog.com/article-35819580.html> consulté le 25/02/20015.

يتضح جليا من خلال الجدول الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات التقليدية في الاقتصاد المغربي، سواء من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، أو من خلال قدرتها على خلق فرص عمل معتبرة بدليل النسبة المهمة التي تبلغها، وهذا طبعا يمتد أثره إلى الحياة الاجتماعية أيضا من زيادة في الدخل وتحسين لمستوى المعيشة. ويرشح أن ترتفع هذه المساهمة بعد تطبيق الخطة المعدة لترقية قطاع الصناعات التقليدية تحت اسم: "رؤية 2015"، ذات الحمولة الثقافية خاصة نظرا لأهميتها في السوق السياحية والسوق الخارجية، مثلما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول 13: تقييم الإنتاج والسوق المحتملة للفترة 2005-2015:

السوق	الرقم بمليار الدرهم			نوع المنتج
	2015	التوقع	2005	
				1. صناعة تقليدية فنية وإنتاجية
الخارجية	7	10 ×	0,7	1.1. ذات حمولة ثقافية
السياح الأجانب	7	4 ×	1,7	
الوطنية	10	20 + %	8,3	
	-	-	*3	2.1. نفعية
	غ.م.	-	غ.م.	2. صناعة تقليدية خدماتية
المجموع	24	124 + %	10,7	

* لا تحتسب لكون الرؤية 2015 تعتمد على السوق الخارجية والسوق الوطنية للسياح الأجانب
غ.م. = غير معتمد ولم يتم تقييمه

Source : <http://mlaabadi.over-blog.com/article-35819580.html> consulté le 25/02/20015.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية: واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

وقد تم من خلال هذه الخطة تشخيص مكامن الخلل في هذا القطاع الحيوي الذي يشغل ثلث اليد العاملة النشيطة المغربية، ووضع جملة من الأهداف المنشود تحقيقها، ومنها:¹⁸

- تنمية صادرات القطاع ومضاعفة قيمتها بعشر مرات لتصل في آفاق 2015 سبعة ملايين درهم؛
- استحداث 115 ألف منصب شغل؛
- استحداث 300 مقاولات من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا؛
- تدعيم القطاع بـ 60 ألف خريج من منظومة التكوين المهني بالقطاع.

هذا عن الطموحات المرقمة، أما عن الأهداف العامة لهذه الخطة، فقد ركزت على تحسين الإطار العام لعمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع وتأهيلها، وتحسين المستوى المعيشي للصانع القرويين من خلال الرفع من دخولهم والسهر على ديمومتها، وضمان تكوين متخصص في هذا المجال، إلى جانب دعمهم ماليا وماديا في إطار إنشاء قرى ومجمعات جديدة للصناعة التقليدية، وإعادة تأهيل القرى القديمة ملائمة للإنتاج والعرض والتسويق، وكل هذا من أجل المحافظة على المساهمة الحيوية لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية من جهة، ولحماية جزء من التراث والهوية من جهة أخرى.

2- المقاولات النسوية في الصناعات التقليدية بين الواقع والآفاق: يعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف من بين المجالات الاقتصادية التي تحوّلها المرأة المغربية بقوة، فهو بالرغم من مكانته الاقتصادية الهامة يظل أكثر القطاعات ملائمة للوضعية الاجتماعية للمرأة المغربية خاصة الريفية الأكثر إقبالا على هذا النوع من النشاط، التي تبقى واجباتها العائلية ممثلة في حضورها الدائم والفعال في قمة أولوياتها، وهو أمر بإمكان الصناعات التقليدية توفيره وضمانه، إذ يمكن مزاولتها في ورش أو مؤسسات وحتى في المنازل، والقيام بها لا يتطلب مستوى تعليمي متقدم بل يعتمد على المهارات اليدوية المركزة، وهو ما يكسبها الطابع الاجتماعي والذي يمثل في نفس الوقت الدافع وراء شيوع هذا النشاط، وهو ما يفسر وجود قطاع مهيكّل وآخر غير مهيكّل، فالعمل ضمن القطاع الأول يتطلب من المرأة المقاولات القيام ببعض التدابير كبقية المقاولين، ويتمثل ذلك في:

- القيد في جدول الضريبة المهنية؛
- التقييد في السجل التجاري؛
- التصريح الجبائي بالتأسيس؛

- الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وهو أمر قد لا تستطيع كل النساء القيام به لظروف معينة، إما لعدم توفر الإمكانيات المالية والمادية الضرورية لفتح المقاول، أو بسبب وضعيتها الاجتماعية التي تفرض تلقي عليها ثقل العادات والتقاليد.

وفي إطار رؤية 2015 التي تنتهجها المملكة لتنمية قطاع الصناعات التقليدية، تعترم وضع خطط تخص النساء المقاولات، بداية بتجميع النساء في تعاونيات ومقاولات صغيرة وتزويدهن بالمساعدة والتكوين الضروري، وتسهيل حصولهن على القروض الصغرى لتمويل مشاريعهن، خاصة في ظل السعي لإدخال الحداثة على هذا القطاع، ويتعلق الأمر بمحاولة خفض تكلفة المنتج الحرفي التقليدي خاصة مادته الأولية، وهذا دون الإخلال بالعمل اليدوي الذي يبقى سمة العمل الحرفي واللمسة التي تضفي عليه قيمته النقدية والثقافية.

وفي إطار إنجاز قري ومجمعات الصناعات التقليدية، تم الشروع في إنجاز قريتين بكل من بزو وزاوية سايس لعرض المنتجات النسائية بالمنطقتين، والتعريف بها وتسهيل رواجها وجعلها فضاء لتأطير الصناعات وتكوينهن ومساعدتهن على التحديد والإبداع لتوسيع مجال استعمال المنتج التقليدي¹⁹، وهذا يدخل في إطار إنجاز دراسات السوق، خاصة وأن السلطات المعنية وضعت برنامجا للمشاركة في المعارض الجهوية والخارجية كوسيلة فعالة لتسويق المنتجات التقليدية والترويج لها.

واستكمالا لما سبق، فسيتم تدعيم الإنتاج بجملة من الخبرات التقنية في صناعات متعددة كصناعة الزرابي التي تختص بها النساء، إلى جانب تامين وتأهيل الحرف المميزة محليا كتفعيل دار المعلمة للخزقة السايسية، إحداث فضاء دار المعلمة للزربية وإحداث دار الصانعة الصحراوية الخاصة بالنسيج²⁰.

نظريا فكل هذه الخطط والمجهودات المبذولة ستؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف العامة والطموحات المرقمة المستهدفة لتفعيل مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في المغرب، وحتى القسم المتعلق بتدعيم المقاولات النسوية في هذا القطاع يبدو مشرقا، غير أن نجاح ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بالمحافظة على السير قدما في سبيل توفير حماية للنساء وحقوقهن وإنصافهن مهنيا واجتماعيا، إذ لا يمكن إهمال نصف المجتمع ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب العادات والتقاليد أو التطبيق المححف للقوانين والذي تصاحبه نظرة تمييزية للمرأة المقاول.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية: واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

- المقترحات: في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم جملة من المقترحات التي تخص المقاولات النسوية المغربية بشكل خاص، والمقاولات النسوية بشكل عام، من بينها:
- توعية المرأة بأهمية نشاط المقاولاتية ومساهمتها في ترقيتها وضمان اندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إذ تمنحها المقاولاتية الاستقلالية والقدرة الكافية على اتخاذ القرارات التي تتعلق بها وبمستخدميها ومستقبل المقاولات بشكل عام؛
 - تمكين المرأة من اكتساب روح المقاولاتية من خلال إتاحة برامج تكوينية مختلفة، خصوصا تلك المتعلقة بكيفيات التسيير والتنظيم والتعامل مع مختلف المشاكل التي تواجهها، والعمل على ابتكار وإيجاد الحلول المناسبة؛
 - العمل على اقتراح والمصادقة على برامج وسياسات وطنية تدعم المقاولات النسوية بشكل خاص، وهذا من خلال الاطلاع على التجارب الرائدة عالميا في هذا المجال والاستفادة منها؛
 - تنظيم أيام دراسية وملتقيات محلية، وطنية ودولية لضمان تبادل أحسن الممارسات والخبرات والأفكار حول الإنجازات المهنية والشخصية، وفرص الأعمال في ما بين سيدات الأعمال والمقاولات، ويعتبر المغرب من بين الدول الذي يشجع ويعمد إلى تنظيم هذا النوع من اللقاءات بشكل دوري وعلى مستوى دولي في مختلف المدن المغربية، لضمان تعميم الاستفادة وتنمية النشاط المقاولاتي وتوسيع آفاق النساء بدخول عالم المقاولاتية؛
 - تكوين شبكات للتواصل وإيصال المعلومات والمستجدات بشأن متطلبات الزبائن وما يستلزم ذلك من التحلي بروح الإبداع والابتكار لتلبية هذه المتطلبات، والطرق الحديثة للإدارة والتسيير؛
 - مرافقة المقاولات النسائية من خلال الدعم المالي والمادي الذي تقدمه الدولة عبر أجهزة مختلفة متخصصة في خلق المؤسسات ودعم الاستثمار.

- ¹ دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 15-17.
- ² بن الطاهر حسين، خذري توفيق، المقاوله كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.
- ³ قريشي يوسف، سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60.
- ⁴ mohamed boussetta, *entrepreneuriat féminin au maroc: environnement et contribution au développement économique et social, investment climate and business environment research fund, No 10/11, dakar, juillet 2011, p 06.*
- ⁵ قريشي يوسف، سلامي منيرة، مرجع سابق، ص 62.
- ⁶ zahra arasti, *l'entrepreneuriat féminin en iran : les structures socioculturelles, revue libanaise de gestion et d'économie, vol 1, 2008, p 04.*
- ⁷ tahir metaiche, *le profil de l'entrepreneuriat féminin en algérie : une étude exploratoire. p 02, disponible le 27/02/2014 sur le site : http://www.aei2013.ch/fr/documents/35_metaiche_aei2013.pdf*
- ⁸ geneviève bel, *l'entrepreneuriat au féminin, avis et rapport du conseil économique, social et environnemental, france, 2009, p 43.*
- ⁹ لعماري جميلة، المرأة وحق الشغل أية حماية، مجلة الفقه والقانون، متوفر بتاريخ 2014/03/01 على الموقع الإلكتروني: <http://www.majalah.new.ma>
- ¹⁰ المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مديرية التشريع، القانون رقم 99-65 المتعلق بمدونة الشغل، ص 12.
- ¹¹ التقرير الوطني للملكة المغربية، بيجين + 15، أفريل 2009، متاح بتاريخ 2014/02/24 على الموقع الإلكتروني:

http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/Morocco_formatted.doc

¹² Mohamed BOUSSETTA, *op.cit*, p p 11-13.

"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية:
واقع المقاولات النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية".

¹³ صورية فاطمة البدرابي الإدريسي، سنقوم بخلق مرصد للتفكير حول المقاولات النسوية، الوطن، العدد 406، 2010، متاح بتاريخ 2015/03/01 على الموقع الإلكتروني: <http://www.afriquia.ma/espace-media/.../Al-Watan.pdf>

¹⁴ *Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p p 14-15.*

¹⁵ - المجاهد غزلان: "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية"، مفتشة إقليمية للشغل بمديرية الشغل، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 6 و 8 يوليو 2009.

¹⁶ - المجاهد غزلان: "المرجع السابق".

¹⁷ - المجاهد غزلان: "المرجع السابق".

¹⁸ المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية، رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية- لجنة القيادة- 22 فيفري 2010، ص 04، متاح بتاريخ 2015/02/28 على الموقع الإلكتروني:

¹⁹ محمد السائري، وضعية قطاع الصناعة التقليدية بالمملكة المغربية، ص 05، متاح بتاريخ 2015/02/28 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.yaosta.com/articles/article-50/moroco...pdf/file>

²⁰ المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص 20.